معظم تلك التي اقيمت خلال حكم الليكود، فإنها ستخضع للسيادة العربية، وعلى مستوطنيها القبول بالعيش تحت حكم العرب، أو ترك مستوطناتهم.

□ لا يحتوي البرنامج على أية اشارة إلى «القدس الموحدة عاصمة اسرائيل»، وذلك خلافا للبرامج السابقة. ويمكن تفسير ذلك على أنه استعداد من قبل الحزب بعدم الالتزام بسياسة متشددة تجاه القدس، وبالتالي ابقاء المجال مفتوحا أمام أية حلول مقترحة؛ قد يكون من بينها، مثلاً، منح الاحياء العربية وكذلك الاماكن المقدسة في المدينة وضعا خاصا.

□ يطالب الحزب بأن «يرتكز السلام بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية على احترام متبادل للسيادة والهيكل ونظام الحكم الدائم لكل من هاتين الدولتين ضمن حدودهما، دون التدخل من جانب أي منهما في صلاحيات الدولة الاخرى، أو تشكيل خطر عليها». وهذا الطلب، على كل حال، لا يأتي من خلال «الأخلاق الحميدة» للحزب، بامتناعه عن التدخل في شؤون جيرانه، بقدر ما يأتي من باب التحسب من تدخل الدولة الاردنية – الفلسطينية مستقبلاً، في شؤون اسرائيل الداخلية، بواسطة العرب المقيمين فيها منذ ١٩٤٨. ويلاحظ أنه لا ذكر لـ «عدم التدخل» في الشؤون الداخلية عند الحديث عن اتفاقات السلم مع الدول العربية الاخرى.

□ يتعهد الحزب ببذل «جهد مشترك» بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية، للحصول على موارد من مصادر دولية «لتمويل مشاريع انمائية واستغلال الكنوز الطبيعية وتأهيل اللاجئين». ويكاد يفهم من طريقة عرض هذه المقترحات كأن اسرائيل على استعداد للالتزام بالمساهمة، بشكل ما ، في حل مشكلة اللاجئين، المقيمين خارج الاراضي التي تسيطر عليها، حتى بعد احلال السلام. وكان الاسرائيليون يتحفظون في السابق تجاه أية مطالب بشأن تحمّل المسؤولية، ولو كانت جزئية، بصدد مشكلة اللاجئين.

المرفوضون: منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا

يتصف برنامج حزب العمل بالوضوح أيضا، من حيث الطرق التي ينبغي اتباعها لتحقيق السلام. فبالنسبة للحكم الذاتي يعلن الحزب صراحة «أن مشروع الحكم الذاتي لم يكن، منذ البداية، مشروع حزب العمل». وهو «يعارض اتجاه الليكود، الذي يعتبر الحكم الذاتي مرحلة نحو ضم [الضفة الغربية] وغزة إلى اسرائيل،[وكذلك] كل اتجاه لتحويل الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية مستقلة». ولكن حكومة اسرائيل، برئاسة المعراخ، «ستنفذ قرار الكنيست حول الحكم الذاتي، بصفته جزءاً من اتفاقات كامب ديفيد حول السلام»، وذلك «لفترة انتقالية»، وإذا «تحقق اتفاق حول تطبيقه بين الأطراف المتعلقة بالموضوع» فقط. ولتنفيذ ذلك، «ستكون اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مع ممثلين مفوضين لسكان [الضفة الغربية] وغزة حول تحقيق الحكم الذاتي، حتى إذا لم يشترك الاردن في المفاوضات».

والحكم الذاتي، في أي حال، ليس إلا مرحلة انتقالية، مهما طالت، يتبعها سلام دائم.